الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية–الخليجية في المجال العسكري

واثق محمد براك

مدرس مساعد/ قسم الدراسات السياسية والعسكرية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

ملخص البحث

فرضية البحث مبنية على رؤية مستقبلية لإقامة تعاون عسكري بين العراق ودول الخليج العربية تضمنت توصيف موجز للمراحل المختلفة للعلاقات العراقية–الخليجية في التاريخ المعاصر وتغيرها من التنافر إلى التجاذب أوالسكون وحسب ظروف المرحلة ومن ثم تم التركيز على هذه العلاقات في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتحليل الإشارات والتصريحات التي تصدر من المسؤولين الخليجيين بخصوص العراق(الجديد)،كما حدد البحث النماذج المحتملة والممكنة للتعاون العسكري من خلال استعراض الإمكانيات الحالية لجيوش دول الخليج العربية والموارد البشرية العراقية الملائمة للاستثمار في هذا المجال مع بيان احتياجات الجيش العراقي الحالي،كما تطرق البحث للعوامل الخارجية المؤثرة على هذا التعاون وركز على العاملين الأمريكي والإيراني بوصفهما الأكثر تأثيراً وتأثراً.

المقدمة

لاشك أننا نمر في فترة مفصلية من التاريخ تنبئ بحدوث تغيرات كبيرة في موازين القوى العالمية والإقليمية من المؤكد سينتج عنها إعادة تمحور في العلاقات السياسية على المستوى الدولي بشكل عام والمنطقة بشكل خاص، فالعالم يشهد الآن أزمة اقتصادية حادة أثرت على جميع أسواق العالم الأمريكية والأوروبية والآسيوية والعربية وبمستويات مختلفة، ومن الطبيعي أن تكون لهذه الأزمة انعكاساتها على العلاقات بين البلدان، فلازال السؤال الجدلي الذي يصف الرابطة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد متداول(هل السياسة تصنع الاقتصاد أم الاقتصاد يصنع السياسة؟)، كما أننا نشهد استقراء لتراجع الهيمنة الأمريكية، قد يبالغ فيه المنظرين المناوئين للسياسة الأمريكية،ويقلل من أهميته المتحمسين لها، لكن مؤشرات التراجع موجودة والاختلاف فقط في تقييمها؛ فالمشروع الأمريكي في المنطقة وحلم (الشرق أوسط الجديد)متعثر، بما يحويه هذا التعثر من تخبط سياسي وعسكري في العراق، يرافقه فشل في تحقيق أي تقدم في الملف الإسرائيلي– الفلسطيني مع عدم وضع حد للطموحات النووية الإيرانية،أووقف تدخلاتها في لبنان والعراق،كما أن قدرة الدبلوماسية

الأمريكية[والوصف هنا لإدارة الرئيس جورج بوش George. W. Bush (٢٠٠١-٢٠٠٨) على إيجاد تفاهمات مع دول لا يتناسب حجمها وقدراتها مع استخدام سياسة الترهيب معها مثل روسيا هي أيضاً قد وهنت، ومثالها أحداث القوقاز في آب ٢٠٠٨، وفشل محادثات الدرع الصاروخي الأمريكي، ونعضد هذه المؤشرات بتقرير الاستخبارات الأمريكية في الحادي والعشرون من تشرين الثاني ٢٠٠٨،والذي نشر على مواقع وصحف عديدة والذي تنبأ بتراجع التأثير الأمريكي في السياسة الدولية في المستقبل القريب وبروز قوة منافسة وركز التقرير على الصين.إن هذه الانعكاسات والاستقراءات تولد لدينا تصور منطقي بأننا مقبلين على عالم مختلف يتطلب إعادة النظر في علاقاتنا الدولية كما يتطلب بناء إستراتيجيات جديدة لهذه العلاقات بكافة مجالاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

فرضية البحث مبنية على رؤية مستقبلية لإقامة تعاون عسكري بين العراق ودول الخليج العربية، يتصدى من خلالها الباحث لمجموعة من الأسئلة وهي:-

أ- هل من الممكن أن يكون هناك تعاون عسكري بين العراق ودول الخليج العربية بعد كل ما مضى من التردي في العلاقات بينهما؟

ب-ماذا سيقدم العراق (الجديد) لدول الخليج وماذا ستقدم هذه الدول للعراق في إطار هذا التعاون؟

ج-ما هي الأنماط المحتملة لهذا التعاون؟

د- هل سيمر هذا التعاون بسلام دون مؤثرات خارجية عالمية وإقليمية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في محاور بحثنا، فالمحور الأول يتناول المدخل السياسي لهذا التعاون وقام الباحث من خلاله باستعراض موجز للمراحل المختلفة لعلاقات العراق الخليجية في التاريخ المعاصر والظروف التي أدت إلى تغير توصيفها والقومية.أخرى فتارة تنافر وتارة سكون وتارة تجاذب، ومن ثم ركزنا على العلاقات في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والملامح التي بدأت تتشكل لهذه العلاقات مستشهدين بالإشارات التي تصدر من المسؤولين في هذه البلدان وعلى مختلف مستوياتهم، أما المحور الثاني والرئيس فتناول نماذج التعاون العسكري الممكن تحقيقها بين العراق ودول الخليج العربية، واستند البحث في تحديد هذه النماذج على استعراض الإمكانيات

الحالية للجيوش الخليجية من حيث التأليف والتسليح والتدريب والتجهيز والمؤسسات العلمية العسكرية التابعة لهذه الجيوش والتجارب المميزة لهذه الجيوش في جال التصنيع العسكري، كما رأى الباحث أنه من المناسب التذكير بالاتفاقيات المبرمة بين حكومات هذه الدول المعنية بالتعاون وبلدان أخرى في الجانب العسكري،كما تطرق هذا المحور إلى الموارد البشرية والإمكانيات العراقية الموجودة الآن والصالحة للاستثمار في هذا المجال، أما المحور الثالث فتناول العوامل الخارجية التي ممكن أن تؤثر في إنشاء مثل هذه العلاقات وقد ركز الباحث على العاملين الأمريكي والإيراني بوصفهما أكثر العوامل تأثراً وتأثيراً بوجود تعاون عسكري بين العراق ودول الخليج العربية مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن هذه المنطقة تهم جميع بلدان العالم.

١- المدخل السياسي لإقامة العلاقات العسكرية بين العراق ودول الخليج العربية:

يتميز النظام الإقليمية الخليجي بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي تفوق أي نظام إقليمي آخر، فالنظام الخليجي قائم على منطقة جغرافية واحدة والدول أعضاؤه تربطها حدود مشتركة، فضلا عن الروابط الدينية واللغوية والتاريخية والثقافية والقومية[١]. لقد واجه هذا النظام ومازال يواجه تهديدات عديدة بعضها فعلي وبعضها محتمل أوكامل، مصدرها التوترات والاضطرابات التي تحدث داخل وبين دول هذا النظام، وبين دول النظام والقوى الخارجية المؤثرة[٢]، فالعلاقات الدولية عبارة عن تفاعلات متداخلة متواصلة بين وحدات سياسية(الدول) بشكل أساسي وبين وحدات شبه سياسية إقليمية وعالمية، ولكل وحدة مسلك تسير فيه من اجل تحقيق أغراض بعيدة المدى، وأهداف قريبة المدى وبما أن الأغراض والأهداف والقدرات والقابليات والمسالك لهذه الوحدات متباينة ومتفاوتة كما ونوعا، فان ظاهرة التفاعل تتسم بالتعاون تارة وبالنزاع تارة أخرى، وقد يكون النزاع عند درجة واطئة فتنحصر في المجابهات الدبلوماسية وإثارة الخلافات الجانبية، أوقد يصل إلى درجة المجابهة العسكرية. هناك جملة عوامل تؤثر في مسلك أي دولة عند تفاعلها مع غيرها من الدول وهي العوامل الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعلمية والتقنية والعسكرية والإنساني[٣]، كما تلعب التهديدات التي تواجه النظم الإقليمية أدوارا فعالة في تحديد أنماط تفاعلات هذه النظم في اتجاه التعاون والتكامل[٤].

في الفترة الممتدة من قيام النظام الجمهوري في العراق في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ وحتى توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في السادس من آذار عام ١٩٧٥ بخصوص تسوية النزاع على شط العرب كان ينظر إلى العراق من قبل دول الخليج العربية على انه المصدر الرئيس لتهديد الأمن الإقليمية، وانه يتولى دعم الحركات اليسارية في الخليج وخصوصا بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، التي أعقبتها انحسار للدعم المصري لهذه الحركات، وبعد سقوط نظام الشاه في إيران في شباط ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في أيلول ١٩٨٠، ومساعي النظام الجديد في إيران للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتصدير الثورة إلى هذه الدول،أصبحت إيران هي التهديد الأكبر في منظور العراق والدول الخليجية الأخرى[٥]، وفي أثناء هذه الحرب وصلت علاقة العراق بدول الخليج العربية إلى مستويات عالية لم تبلغها من قبل في التاريخ المعاصر وفي كافة المجالات،ومن الأمثلة التي تعبر عن رقي هذه العلاقات في تلك الفترة

تخصيص ميناء (الكظيم) السعودي على شواطئ البحر الحمر، وميناء الشعيبة الكويتي على شواطئ الخليج العربي لاستخدامات العراق واحتياجاته سواء بالتصدير أوالتوريد بما فيها توريد الأسلحة والمعدات الحربية بمختلف أنواعها، وتدار هذه العمليات في ذلك الميناء من قبل مفارز إدارية (عسكرية ومدنية) عراقية كما أن القطع البحرية العراقية كانت لها أوامر مسبقة من قياداتها باللجوء إلى الموانئ والجزر الكويتية عند الضرورة وعندما تضيق فسحة المناورة عليها أثناء المعارك البحرية مع الجانب الإيراني في شمال الخليج العربي، ومن المؤكد أن هذه الأوامر استندت إلى تفاهمات سياسية بين العراق والكويت.

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في الثامن من آب ١٩٨٨ تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع هدم علاقات العراق مع دول الخليج العربية معتمدة على آليات معلنة وأخرى مخفية، وأتباع إستراتيجية[٦]تهدف لفك التحالف الذي فرضته أخطار التهديد الإيراني بين العراق ودول الخليج العربية، واستثمرت الأخطاء السياسية المرتكبة من قبل أطراف هذا التحالف، كما عملت على تجريد هذا التحالف من عمقه الدولي الذي هوفي الأساس عمق أمريكي– أوروبي[٧]، وقد توج هذا السعي الأمريكي المزوج بالأخطاء والاندفاعات السياسية الغير محسوبة بدقة بدخول الجيش العراقي إلى الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، وواجه النظام الإقليمية الخليجي في هذه المرحلة تحديات ومر بأحداث وتطورات كانت من الخطورة إلى درجة زلزلت مرتكزاته وأثرت بعمق في مجمل تفاعلاته التعاونية حيث تحولت الصداقة إلى عداوة وتراجع الخطر الإيراني أمام ضخامة الخطر العراقي آنذاك[٨]، والذي تجسد بحرب الخليج الثانية التي أعقبت دخول العراق للكويت، الحدث الذي يعد جوهر القضايا الخلافية بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التاريخ المعاصر.

بعد الحرب الأمريكية على العراق وسقوط النظام السابق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، أصبح من الصعب الوقوف على تصور واضح أو قراءة متيقنة للتفاعلات العراقية –الخليجية، فالمشهد العراقي لم يصل بعد إلى مرحلة التبلور ولا يزال في حالة شديدة من السيولة السياسية والأمنية والخليجيون يريدون الوصول إلى قناعة بان ما يجري في العراق ليس على حسابهم ولا يشكل تهديدا لأدوارهم الإقليمية، وفي هذا الصدد نجد من الضروري أن تقوم دول الخليج العربية بإعادة رسم وتحديد لطبيعة الأخطار والتحديات الإستراتيجية وترتيب أولوياتها وبناء مفاهيم جديدة للتوازن الإستراتيجي في إقليم الخليج العربي لا تستند على ذات المفاهيم التي سقطت مع حرب الخليج الثانية[٩]، كما أن العلاقات العراقيةـ الخليجية يجب أن تبنى على أساس الحاضر والمستقبل الذي تشكل فيه العلاقات الايجابية بنية صحية وصحيحة بينهم وبين دول الخليج العربية،ومن جهة أخرى ينبغي على الدول الخليجية أن تولي اهتماما خاصا بالعلاقة مع العراق ليس لأنه دولة جوار بالغة الأهمية فحسب بل لان الاستقرار فيه يشكل حجر الزاوية لاستقرارها وان

قوته هي أيضا قوة لها لذلك فان إعادة التوازن لإقليم الخليج والذي تحتاجه دول الخليج العربية أكثر من سواها لا يمكن أن يتحقق إلا بعودة العراق قوياً معافى[١٠]، بالمقابل يجب على العراق القيام ببعض الخطوات لتامين مستقبل علاقاته مع دول الخليج العربية والترحيب بعودة هذه العلاقات التي ما يكون لها ليعود إلى أحضان المنطقة ثابت الجنان بعد فترات شوهت سياساته وتوجهاته هوأحوج ويجب أن تميل مواقفه إلى تهدئة الأمور وتحسين الصلات[١١].

إن التصور الخليجي للوضع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي الذي يمكن بوجوده بناء علاقات مضطردة مع العراق وفي كافة المجالات الحيوية وقد يكون المجال العسكري احدها تصوراً ذو ملامح يمكن تحديدها من وجهة نظر دول الخليج العربية بوضوح فقد ورد في تقرير السياسة الخارجية للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لسنة ٢٠٠٧ ما يأتي: "أبدت دول مجلس التعاون في أكثر من مناسبة حرصها على الوقوف مع العراق الشقيق من خلال دعم العملية السياسية في كل مراحلها مع دعوة كافة القوى العراقية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل كافة أطياف الشعب العراقي الثنية والدينية دون تميز وتعبر عن تطلعات مواطني ومحيطه العربي في إرساء دعائم عراق آمن ومستقر وموحد قادر على معاودة دوره كعضو فعال في محيطه العربي والدولي[١٢]، وهذا يعني إذا ما تطور الأداء السياسي العراقي والظروف المحيطة به ووصل إلى مرحلة مطابقة للشروط الخليجية لتعميق العلاقات مع العراق وتنويعها وتطويرها، يمكن بناء رؤية مستقبلية ايجابية لهذه العلاقات بمختلف مجالاتها ومن ضمنها العسكرية، فالتجارب السابقة تشير إلى أن التجمعات الإقليمية يمكن أن تلعب دوراً في تحقيق تعاون أفضل وخاصة في المجال العسكري[١٣]، فالأصل أن التعاون العسكري هو أقصى درجات التعاون السياسي بما يعني وجود هدف سياسي واحد تلتقي عنده إرادات البلدان المتعاونة وتصوراً موحداً للتهديدات المشتركة لها[١٤]، والمسائل العسكرية تتشابك (في ظل الظروف والأحوال الحديثة) مع المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية ومن المشكوك فيه أن يستطيع احد أن يتحدث عن (الإستراتيجية العسكرية) خالصة لوحدها[١٥].

هناك إشارات تصدر من مسؤولين خليجيين بكافة المستويات تلهم تصورنا المستقبلي الايجابي لطبيعة العلاقة بين العراق ودول الخليج العربية وإمكانية تطورها لتصل إلى حد التعاون العسكري منها تصريح العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز (توج ملكاً في الأول من آب ٢٠٠٥) في الحادي عشر من كانون الثاني ٢٠٠٤ خلال استقباله وفد حكومي عراقي وكان حينئذ وليا للعهد حيث صرح (ان المملكة العربية السعودية والعراق في قارب واحد وأي سوء يمس هذا القارب يمس الجانبين)[١٦]، وتصريح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في السابع من حزيران ٢٠٠٤(نحن نريد ان تكون لنا علاقات مع

العراق لان مصالحنا مشتركة)[١٧]، وتصريح الأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز نائب وزير الدفاع والطيران السعودي في كلمة افتتح بها أعمال اجتماع وزراء الدفاع والخارجية ورؤساء أجهزة الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الرابع من تموز ٢٠٠٧ (ان دول المجلس حريصة على تشجيع كل ما من شأنه ان يحفظ للعراق وحدته الوطنية وسلامته الإقليمية)[١٨]، وتصريح الشيخ خالد بن احمد آل خليفة وزير خارجية البحرين في الثامن عشر من تشرين الأول ٢٠٠٨ في زيارته للعراق(العراق يشكل امتداد طبيعي لدول المجلس، العراق جزء لا يتجزأ منا، علاقتنا متأصلة معه منذ زمن بعيد وجئنا لنؤكد هذه العلاقات القريبة مع كل المكونات)[١٩]، وتصريح الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (رئيس دولة الإمارات منذ الثالث من تشرين الثاني ٢٠٠٤) لصحيفة الأهرام المصرية في السادس والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٨ (العراق مازال يحتاج إلى المزيد من الجهود حتى يستعيد عافيته ودوره الإقليمية ومكانته كعامل فاعل من عوامل الاستقرار في المنطقة والإمارات في إطار التزاماتها القومية مستعدة لمساعدة الحكومة العراقية في الأعمار وتحسين الوضع الأمني)[٢٠]، وتصريح الشيخ صباح الأحمد الصباح (أمير دولة الكويت منذ التاسع والعشرون من كانون الثاني ٢٠٠٦) لدى استقباله السيد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية العراقي في الخامس من شباط ٢٠٠٧ (الكويت تتمنى وتتعاون في حل كافة المشاكل التي تهدد امن واستقرار العراق)[٢١]، وتصريح الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي لصحيفة الحياة اللندنية في الخامس من حزيران ٢٠٠٨ (إننا ننظر إلى العراق كشريك مهم للإمارات في المنطقة ونتطلع إلى أن يكون شريكاً لمجلس التعاون الخليجي وان هناك مجموعة من المجالات يتطلع مجلس التعاون لإشراك العراق فيه)[٢٢]، وتصريح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في الرابع من نيسان ٢٠٠٦ (يجب ان يكون دورنا مسانداً للعراق وحامياً لاستقلاله وسيادته وداعماً لمجهوداته في هذا الإطار)[٢٣].

يبشر الانفتاح الدبلوماسي العربي على العراق بعودة عربية منتظرة لن تصل إلى طور النضج والاكتمال من دون استكمالها بخطوات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية مما يتطلب إستراتيجية عربية تجاه العراق تستند إلى رؤية ثاقبة للمشهد العراق الراهن،كما ان هذه العودة تستحق موقف عراقي ايجابي يفترض ان يعكس في أدنى درجاته قبولاً وترحيباً متطلعا إلى دور عربي متعدد الأشكال يتجاوز أسوار السفارات والقنصليات ويوضح ما إذا كان العراقيون يعتبرون المحيط العربي هوالنطاق الحيوي الطبيعي لهم، وفي هذا الاتجاه تكون الحكومات الخليجية مطالبة بالإسراع في اتخاذ خطوات أخرى غير دبلوماسية نحو الاقتراب من العراق والعراقيين دون تلكؤ أو تذرع في انتظار مزيد من تحسن الأوضاع في العراق ويجب أن يكون الهاجس الأول للتحرك هو مصلحة العراق وشعباً ودولة وليس التلهف إلى ثمن لهذا الدور سواء في مكاسب اقتصادية أومصالح إستراتيجية أو غير ذلك لان العراق على مشارف مرحلة مغايرة ليس فقط عما كان عليه

قبل الغزو الأمريكي، بل أيضاً عن سنوات الاحتلال الخمس الماضية ويجب على الرؤية السياسية الخليجية في(العراق الجديد) ووضعيته الإقليمية، أن تواكب مقتضيات المرحلة الجديدة وان تتسم بمرونة تحقق المصلحتين الخليجية والعراقية معا، وان تكون العلاقات بوتيرة متصاعدة يتم خلالها ربط التصاعد بمدى الاستقرار والتقدم في الوضع العراقي الداخلي وتماسك الدولة ووحدتها وعمق ارتباطها بالمحيط العربي[٢٤].

أن بناء مقومات الأمن الوطني لدول الخليج العربية يقتضي تنمية الاعتماد الإقليمية على الذات في أطار النظام العربي الإقليمية بعد تطويره وترشيده، ولتحقيق ذلك لابد من الانتقال من الاعتماد على الحماية العسكرية الأجنبية إلى بناء قدرة دفاعية لهذه الدول على أن ترتبط هذه القدرات بنظام إقليمي عربي للأمن والاستقرار وعدم الاعتداء، كما يقتضي توظيف الدبلوماسية وحسن علاقات الجوار من ناحية والتفاهم بين الحكومات والشعوب من ناحية أخرى، حتى يتم بناء الثقة في الترتيبات الإقليمية والوطنية وتنتفي الحاجة إلى القوات الأجنبية[٢٥]، فقد صرح الشيخ خليفة بن عبد الله آل خليفة سفير مملكة البحرين في بريطانية لصحيفة الشرق الأوسط في الرابع من كانون الأول ٢٠٠٧ قائلاً: (أن التطورات والتحديات تفرض تطوير نظام امني إقليمي فعال في منطقة الخليج يتسم بالاستقرار ويراعي التوازن ويحظى بالتوافق بين كل الإطراف، وهو أمر يبدو أكثر إلحاحاً في الوقت الراهن وصولاً إلى بيئة علاقات إقليمية أكثر تعاونية)[٢٦].

إن المدخل السياسي ليس كافيا وحده لتحقيق المدخل إلى التعاون العسكري لكنه مهم وحيوي، كما أن العلاقة بين المدخل السياسي والمدخل العسكري ليست من الضرورة أن تكون متتالية، إذ أن الخطوة الأولى من المدخل السياسي يقصد بها وجود حد أدنى من الاتفاق السياسي وحد أقصى للاختلاف كافية لبدء العمل في المدخل إلى التعاون العسكري ، بحيث يمكن ان تسير الخطوات السياسية جنبا إلى جنب متوازية مع الخطوات العسكرية في المدخل إلى التعاون العسكري[٢٧]،ووجود الخلافات السياسية بين العراق ودول الخليج العربية يجب أن لا يحول دون تعاون عسكري بينهما،أن دول الحلف الأطلسي استمرت على تعاونها العسكري ضمن كيان الحلف بالرغم من نشوب الخلافات السياسية بينها منذ تأسيس الحلف وحتى الآن،وقد فاقت بعض هذه الخلافات في شدتها ما حدث بين العراق ودول الخليج العربية،حيث أن تركيا واليونان كانتا (ولا تزالان) في نزاع شديد حول قضية قبرص ومع ذلك ظلت القوات اليونانية تشترك في مناورات الحلف الأطلسي إلى جانب القوات التركية،وبقي الضباط اليونانيون يعملون مع الضباط الأتراك جنباً إلى جنب في مقر قيادة الحلف الأطلسي لجنوب شرق أوروبا (في أزمير)،ذلك لان الحكومتين التركية واليونانية رأتا أن استمرار التعاون العسكري بينهما ضمن الحلف الأطلسي حيوي لسلامتهما المشتركة ويجب أن يظل دوماً فوق مستوى الخلافات السياسية، أن كثيرين في العالم العربي،وبينهم بعض المسؤولين لا

يقدرون أهمية التعاون العسكري،فمثل هذا التعاون ليس بأمر كمالي،فبالنسبة للدول الخليجية والعراق هو من أشد الضروريات بحيث لا يجوز إهماله أو تأجيله أو تجاهله، انه أهم لهما من التعاون الاقتصادي والثقافي[٢٨].

٢- النماذج الممكنة للعلاقات العسكرية بين العراق ودول الخليج العربية

أن الأنماط المحتملة للعلاقات العسكرية التي من الممكن أن يقيمها العراق في المستقبل مع دول الخليج العربية تعتمد بالدرجة الأساس على تنامي العلاقات السياسية لان التعاون العسكري وكما تم التطرق له في المدخل السياسي هوأقصى درجات التعاون السياسي كما تعتمد على الاحتياجات الفعلية من الخبرات والتدريب الإجمالي والفردي للجيش العراقي الجديد الذي شكل بعد حل الجيش العراقي السابق من قبل بول بريمر (Paul Bremer) الحاكم المدني الأمريكي (من حزيران٢٠٠٣ إلى حزيران٢٠٠٤)، وإمكانية تلبيته جزء منها عن طريق إنشاء وتطوير علاقات تعاون عسكري بين العراق ودول الخليج العربية ومن ثم اعتمادها على موارد هذه الجيوش من الأسلحة والمعدات والموارد البشرية ودرجة تطورها ومواكبتها لتقدم العالمي في هذا المجال.

إن التقنيات العسكرية الحديثة يمكن إن تعوض الكثير من النقص العددي لدى أي طرف فمن يحقق الفوز في السباق النوعي في مجال الأسلحة والمعدات في المستقبل يستطيع إن يضمن لنفسه التفوق؛ إذا ما نظرنا إلى الحجوم البشرية للجيوش الخليجية نجدها صغيرة نسبياً (ماعدا السعودية) لكن الميزان العسكري لا يتوقف على الجانب العددي فقط، وإنما أصبح الجانب النوعي وخاصة ما يتعلق بالتقنية العسكرية الرفيعة ونظم القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات وارتباطها بالأقمار الصناعية هاماً ومؤثراً [٢٩]، وبالتالي فان النماذج المستقبلية التي يمكن إن نتصورها للتعاون العسكري بين العراق ودول الخليج العربية هي أما أن تكون في مجال التدريب المشترك وإجراء التمارين التعبوية بالقطعات والتمارين الهيكلية للمقرات ولعب الحرب أوفي مجال التبادل المعرفي للعلوم العسكرية أو التعاون في مجال التصنيع العسكري عن طريق استثمار الخبرات العراقية السابقة في هذا القطاع والإمكانات المادية لدول الخليج علماً أن بعض دول الخليج كالسعودية والإمارات لها تجارب سابقة في هذا المجال، سنستعرض في هذا المحور من البحث باستعراض الخيارات المفتوحة للتعاون العسكري.

يشبه المدخل العسكري للتعاون المدخل السياسي من حيث انه يحتاج إلى توثيق الروابط العسكرية أفقيا ورأسياً بين البلدان، ويمثل توثيق الروابط أفقيا درجة عالية من التعاون العسكري الفعلي بين البلدان لكنه محدود في مداه وقد يمثل قفزة صعبة إذا لم يمهد له بشكل جيد، أما التوثيق الراسي فيعني العمل على

توحيد السياسات والتصورات العسكرية مثل توحيد التنظيم والتسليح والتدريب وبناء عقيدة عسكرية مشتركة وتبادل المعلومات عن مصادر التهديدات المختلفة، ووضع أسس موحدة للعلم العسكري،ودراسة مسارح العمليات المتوقعة وإقامة صناعة عسكرية مشتركة، كل هذه الخطوات أو بعضها فقط تصنع أسساً متينة لتعاون عسكري فعال عند اتخاذ القرار السياسي بذلك[٣٠].

أ- التعاون العسكري في مجال التدريب المشترك.

أن الجيش العراقي الجديد وبرغم أن الغالبية العظمى من منتسبيه وخصوصاً الضباط هم من الجيش السابق وبرغم الحجم العددي الكبير الحالي لوحداته وإفراده، إلا انه بالمقاييس والمعايير العالمية للجيوش يعد الآن من الجيوش الناشئة والتي تحتاج إلى خبرات ومهارات مكتسبة سواء على المستوى الإجمالي (الوحدات) أو المستوى الفردي(الضباط والمراتب) والتي لا يمكن توفرها إلا بالاحتكاك والتدريب المشترك بالجيوش الأخرى لكي تصل إلى مستوى يجعلها قادرة على الدفاع عن البلد أمام التهديدات المحتملة، هنالك تعهدات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) للعراق بالمساهمة الفعالة في بناء وتطوير الجيش العراقي وقد تكون هذه الالتزامات في حال تنفيذها ذات فائدة عظيمة في تطوير مستوى الأداء للضباط والمراتب العراقيين بشكل فردي ولكن على مستوى الوحدات يبقى الخيار الخليجي هو الأنجع، فالضابط العراقي لا يحتاج إلى استخدام لغة أخرى للتعاون مع ضابط في جيش عربي أخر كما إن الاتصال الجغرافي يسمح بالانتقال لهذه الجيوش بكل وسائل النقل المعروفة، فوحدة القيم والعادات تسهل كثيرا من تحقيق حاجات الجيوش العربية في حال تعاونها[٣١]. من الضروري قبل تبني هذا النمط من العلاقات العسكرية التعرف على البناء الحالي لجيوش دول الخليج العربية بالإضافة إلى معرفة المحددات الخارجية المؤثرة على عمل هذه الجيوش وهي المعاهدات والاتفاقيات ذات الطابع العسكري والأمني المبرمة بين بلدان الخليج العربية والبلدان الأخرى.

تعد القوات المسلحة السعودية اكبر قوة عسكرية بدول مجلس التعاون الخليجي، وتشمل القوات البرية والحرس الوطني والقوات البحرية والقوات الجوية، تتألف القوات البرية من ٧٥٠٠٠ فرد و١٠٥٥ دبابة معركة رئيسية مختلفة المناشئ والطراز و١٢٧٠ عجلة مشاة آلية مدرعة ودبابة محددة الإمكانيات و٣١٩٠ عجلة قتال مشاة مدرعة و٢٣٨ قطعة مدفعية و١٧٠ قطعة مدفعية ذاتية

الحركة و٦٠ راجمة صواريخ و١٠ قاذفات صواريخ أرض–أرض GSS-2 و٢٠٥٠ سلاح موجه مضاد للدروع و٦٥٠ قاذفة صواريخ متوسطة و٢ طائرة عمودية مقاتلة AH-64 و٥٥ طائرة عمودية للنقل(طائرات مفرزة من القوات الجوية و متجحفلة بصورة دائمة مع القوات البرية) و١٠٠٠ قاذفة صواريخ أرض–جو،أما الحرس الوطني السعودي فيتألف من ١٢٠٠٠٠ فرد متوزعين على ٩ فرق عسكرية ويمتلك ١١١٧ عجلة ذات تدريع خفيف و١٩٠ عجلة إسناد أداري و٨١٠ عجلة مشاة مدرعة و٧٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة و٧٣ مدفع هأون و١١١ سلاح موجه مضاد للدروع،أما القوات البحرية السعودية فتتألف من ١٥٥٠٠ فرد،١٢٥٠٠ منهم في القوات البحرية و٣٠٠٠ قوات خاصة مشاة بحري، و٧ فرقاطات تحوي على صواريخ موجهة، و٤سفن حربية (كورفيت)، و٩ زوارق مجهزة بصواريخ و١٧ زورق دورية و٨مركبات برمائية و٤٤ طائرة عمودية(مفرزة من القوات الجوية ومتجحفلة مع القوات البحرية بصورة دائمة) و١٤٠ مركبة نقل برمائية مجهزة بأسلحة خفيفة،والقوات الجوية السعودية فتتألف من ٣٤٠٠٠ فرد،١٨٠٠٠ في سلاح الطيران و١٦٠٠٠ في سلاح الدفاع الجوي، سلاح الطيران يحتوي على ١٧١ طائرة قاذفة من طراز F-5 B/F/RF وF-15الأمريكية و Tornado IDS البريطانية و١٠٦ طائرة اعتراض من طراز Tornado ADV وF-15C وF-15D و٢٥ طائرة استطلاع طراز Tornado IDS وRF-5E وه طائرات إنذار جوي مبكر طرازE-3A و١١ طائرة تخزين وقود من طرازيKE-3A وKC-130H و٤٥ طائرة نقل من طرازC-130 وL-100-30HS وCN-235 و٧٨ طائرة عمودية من طراز AB-205 وAB-206A وAB-212 وAB-412 وAS-532A2 و١٢٢ طائرة تدريب من طراز Hawk وPC-9 وJets ream وCessna172 و Super Mushshaq،أما سلاح الدفاع الجوي فيحتوي ١١٤٠ مدفع دفاع جوي من طراز-M L/7 40mm وAMX-30SA 30mm و35mm و163Vulcan 20mm و٥٢٨٤ صاروخ ارض–جومن طراز Shahine وMM-23B وCrotale وStinger/FIM-92A Avenger وRedeye وMistral وPAC-2/Patriot[٣٢]، أما المعاهدات العسكرية التي أبرمتها السعودية فهي:–

أولاً. اتفاقيتا (إنشاء قاعدة جوية في الظهران) و(المساعدة المتبادلة للدفاع)، وقعتا في مكة وجدة في الثامن عشر من حزيران ١٩٥١ بين ريموند.أ.هير سفير أمريكا في السعودية وفيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية(في حينها).

ثانياً. اتفاقية(بعثة التدريب العسكري الأمريكي)وقعت في مكة وجدة في السابع والعشرين من حزيران١٩٥٣ بين السفير الأمريكي ريموند.أ.هير والأمير مشعل وزير الدفاع والطيران.

ثالثاً. اتفاقية(حقوق استخدام قاعدة الظهران)وقعت في واشنطن في الثاني من نيسان١٩٥٧ بين عبد الله الخيال سفير السعودية في أمريكا وجون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا.

رابعاً. اتفاقية(إعارة طائرات فانتوم F-86 وتحويل ملكيتها للسعودية)وقعت في جدة في الحادي عشر من تشرين الثاني١٩٦٥ بين السفير الأمريكي باركر.تي.هارت وعمر السقاف وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي.

خامساً. اتفاقية(إنشاءات عسكرية من قبل سلاح المهندسين الأمريكي) وقعت في جدة في الرابع والعشرين من مايس١٩٦٥ بين السفير الأمريكي باركر.تي.هارت وعمر السقاف وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي.

سادساً. اتفاقية(امتيازات وحصانات العاملين الأمريكان في برنامج الصيانة والتدريب لطائرات F-5)، وقعت في جدة في الرابع من نيسان١٩٧٢بين عمر السقاف وزير الشؤون الخارجية والسفير الأمريكي.

سابعاً. اتفاقية (المساعدة العسكرية الأمريكية) وقعت في جدة في الخامس عشر من مايس١٩٧٢.

ثامناً. مذكرة تفاهم بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن(برنامج تحديث الحرس الوطني السعودي) وقعت في الرياض في التاسع عشر من آذار١٩٧٣ بين السفير الأمريكي والأمير عبد الله بن عبد العزيز رئيس الحرس الوطني.

تاسعاً. بيان مشترك حول(التعاون العسكري السعودي–الأمريكي) وقع في واشنطن في الثامن من حزيران١٩٧٤ بين وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ووزير الداخلية السعودي فهد بن عبد العزيز.

عاشراً. اتفاقية(الدفاع المشترك) وقعت في الرياض في السابع والعشرين من شباط١٩٧٧ بين السفير الأمريكي وليام جيمس بورتر ووزير الخارجية سعود الفيصل.[٣٣]

أما الجيش الإماراتي فتشير التقارير إلى انه أحرز إنجازات كبيرة في تجديد مقدراته العسكرية من حيث الاستحواذ على التقنيات الحربية الحديثة، ويتألف من أكثر من (١١) ألف فرد متوزعين على القوات البرية والجوية والبحرية، تحتوي القوات البرية على٥٤٥ دبابة قتال رئيسية و٤٣٠عجلة قتال مشاة مدرعة و٨٦٠ ناقلة أشخاص مدرعة و٥٠١ مدفع و٥٦٧ سلاح موجه مضاد للدروع و١٠٢ مفرزة صواريخ دفاع جوي و٦ مفارز صواريخ أرض–أرض، أما القوات الجوية الإماراتية فتحتوي على ٢٠ طائرة اعتراض جوي و١٤٩ طائرة قتال جوي و٧ طائرات استطلاع و٢٣ طائرة نقل و٢٤ طائرة تدريب و١٠٤ طائرة عمودية والقوات البحرية فتمتلك ٢ فرقاطة و٢ سفن حربية و١٤ مركبة دورية ودفاع ساحلي و٥ مركبات برمائية و٢ مركبة إسناد أداري و١٨ طائرة عمودية (مفرزة من القوات الجوية ومتجحفلة مع القوات البحرية بصورة دائمة)[٣٤]، ووقعت الإمارات اتفاقية (مشتريات وخدمات دفاعية) مع الولايات المتحدة الأمريكية في أبوظبي في الحادي والعشرين من حزيران١٩٧٥، بين احمد خليفة السويدي وزير الخارجية ويشيل ستيرنير سفير أمريكا[٣٥].

يصنف الخبراء العسكريين القوات المسلحة العمانية على أنها من أفضل الجيوش في المنطقة من حيث التدريب والاحتراف وتتكون من أكثر من ٣٥٠٠٠ فرد متوزعين على القوات البرية والجوية والبحرية، تتألف القوات البرية من ١٥٤ دبابة و٤٥ عجلة استطلاع و١٩١ عجلة قتال مشاة مدرعة و٢٣٣ مدفع و٥٠ سلاح موجه مضاد للدروع والقوات الجوية تحتوي على ٣٦ طائرة قتال اعتراضية أو هجوم أرضي و١٦ طائرة نقل و٣٦ طائرة تدريب و٤١ طائرة عمودية و٤٠ مفرزة صواريخ دفاع جوي والقوات البحرية فتحتوي على ٢ فرقاطة و١١مركبة دورية ودفاع ساحلي و٤ مركبة إسناد أداري[٣٦]، وهناك اتفاقية (تسهيلات عسكرية)

يتكون الجيش القطري من ٨٥٠٠ فرد يشمل القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية ؛ تتكون القوات البرية من ٣٠ دبابة قتال رئيسية طراز AMX-30 و٤٠ عجلة قتال مدرعة أغلبها فرنسية الصنع و٦٨عجلة استطلاع و٢٢٦ناقلة أشخاص مدرعة Armored Personal Carrier من طراز ببرنا piranha البريطانية الصنع و٨٩ قطعة مدفعية أغلبها فرنسي الصنع

و١٨٨ سلاح موجه مضاد للدروع،أما القوات الجوية القطرية فتتألف من ١٢ طائرة قاذفة و٦ طائرات نقل و٢٥ طائرة عمودية وتمتلك قطر نظام دفاع جوي يضم٧٥ صاروخ أرض–جو ولكنه لا يشمل أي صواريخ بعيدة أو متوسطة المدى والقوات البحرية القطرية فتتكون من ٣٥ زورق سريع مجهز بقدرات صاروخية بسيطة[٣٨]، ومن الملاحظ أن الحجم المتواضع للجيش القطري تمت موازنته بالوجود العسكري الأمريكي المكثف في دولة قطر، حيث أن مقر قيادة المنطقة الوسطى للجيش الأمريكي في قاعدة السيلية في قطر.

أصبح لتعزيز القوات المسلحة أولوية قصوى لصناع القرار الكويتي منذ التسعينات، وتتشكل القوات المسلحة الكويتية من١١٠٠٠ فرد موزعين على القوات البرية والجوية والبحرية، تتألف القوات البرية من ١٢ وحدة قتال و٣٦٨ دبابة و٤٥٠ عجلة مشاة آلية مدرعة و٣٢١ عجلة قتال مدرعة و٢١٨ قطعة مدفعية و٣١٨ سلاح موجه ضد الدروع والقوات الجوية تحتوي على ٤ طائرات اعتراض و٣٩ طائرة هجوم أرضي و١٩ طائرة تدريب و٤ طائرات نقل و٤٥ طائرة عمودية و٨٤ بطرية صواريخ دفاع جوي، أما القوات البحرية الكويتية فتمتلك ٣٥ مركبة دفاع ساحلي و١٠ زوارق دورية سريعة مجهزة بصواريخ أرض–جوو٥ زوارق برمائية[٣٩]. وأبرمت الكويت اتفاقيتان ذات طابع عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي اتفاقية(المساعدات الدفاعية) التي وقعت في الكويت في الرابع والعشرين من شباط ١٩٧٥ بين السفير الأمريكي وليم ستولزفس وصباح الأحمد وزير الخارجية، واتفاقية (الترتيبات الأمنية فيما يخص المعلومات وحماية الأشخاص والمعدات) التي وقعها في الثامن عشر من كانون الثاني١٩٧٦ عبد الرزاق يوسف الخميس وكيل وزارة الدفاع الكويتية[٤٠].

يتألف الجيش البحريني من ٨٥٠٠ فرد يتوزعون على القوات البرية والجوية والبحرية، تظم القوات البرية ١٨٠ دبابة و٢٥ عجلة قتال مدرعة و٤٦ عجلة استطلاع و٢٣٥ ناقلة أشخاص مدرعة و٤٣ قطعة مدفعية و٤٦ منظومة سلاح موجه مضاد للدروع و٩٣ مفرزة صواريخ أرض–جو، والقوات الجوية فتتكون من ١٧ طائرة F-16C و٤ طائرات F-16D و٨ طائراتF-5E و٤ طائراتF-5 و١٧ طائرة مختلفة و٤٧ طائرة عمودية، أما القوة البحرية البحرينية فتتألف من ٣ سفن قتال رئيسية و٣ مركبات دورية ودفاع ساحلي وعجلة برمائية و٤ عجلات إسناد أداري[٤١]،

وعقدت البحرين اتفاقيتان في المجال العسكري مع أمريكا وهي اتفاقية (تأجير قاعدة الجفير)التي وقعها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والقائم بالأعمال الأمريكي المؤقت في المنامة في الثالث والعشرين من كانون الأول١٩٧١ وتم تجديدها باتفاقية أخرى في الحادي والثلاثين من تموز١٩٧٥ وقعت بين محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية البحريني والسفير الأمريكي جوزيف دبليوتوينام، والاتفاقية الأخرى هي(وحدة الدعم الإداري) وقعت في المنامة في الثامن والعشرين من حزيران١٩٧٧ بين محمد بن مبارك وزير الخارجية ووات تي كلوفيرس السفير الأمريكي[٤٢].

ب– التعاون في مجال العلوم العسكرية.

من المعروف ان المؤسسات العلمية العسكرية العراقية السابقة كأكاديمية البكر للدراسات العسكرية العليا، والأكاديمية العسكرية للدراسات العسكرية الأولية، وأكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية،وكلية القوة الجوية العراقية وكلية الدفاع الجوي العراقي والكليات والمعاهد الهندسية العسكرية، تعد من الصروح العلمية العسكرية المميزة في المنطقة وكانت ترفد الجيش العراقي والجيوش العربية والجيوش الصديقة بضباط وقادة أكفاء ذوي مستويات راقية في العلوم العسكرية، لكن أغلب هذه المؤسسات انهارت خلال فترة الاحتلال الأمريكي وبعد حل الجيش السابق،وتبددت قاعدتها العلمية سواء المادية أوالبشرية إبان فترة الفوضى التي رافقت دخول القوات الأمريكية إلى بغداد بعد التاسع من نيسان٢٠٠٣،تعرضت هذه المؤسسات إلى النهب وحرقت جميع المراجع العلمية والبحوث التي كانت تحتويها.

إن العلوم العسكرية مثل العلوم الأخرى تشهد تطوراً مستمراً ومتسارعاً سواء في الأساليب أو التقنيات والمعدات المستخدمة أو تطوير التنظيم والهيكلية وطرق ووسائل التدريب، والمؤسسات العلمية العسكرية الموجودة في دول الخليج العربية استمرت بمواكبة هذه التطورات وسجلت درجة مقبولة من الاستجابة للمتغيرات في هذا القطاع،ومن المفيد إن تحاول المؤسسات العلمية العسكرية العراقية وهي الآن في طور إعادة الإنشاء مد جسور التواصل مع الكليات والمعاهد العسكرية الخليجية مثل كلية القيادة والأركان السعودية التي أعلن الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي خلال رعايته حفل تخرج الدورة ٣٣ فيها والتي تزامنت مع تخرج دورة التخطيط في المستويين

الإستراتيجي والعمليات في نفس الكلية في السابع عشر من حزيران٢٠٠٧،أعلن عن إنشاء كلية عسكرية عليا تحمل أسم(كلية الحرب) تمنح الزمالة للقادة العسكريين الذين يتجاوزون دورة الأركان وإن هذه الكلية ستتوسع في قبول ضباط الدول العربية والصديقة للإمكانيات المتاحة لهذه الكلية[٤٣]، ويوجد في المملكة العربية السعودية كلية الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود(١٩٣٢–١٩٥٣) والتي تمنح البكالوريوس في العلوم العسكرية وكلية الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود البحرية (١٩٨٢–٢٠٠٥) وكلية الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود الجوية (١٩٦٤–١٩٧٥) وكلية الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود العسكرية (١٩٧٥–١٩٨٢) وهي تابعة للحرس الوطني، وكلية الدفاع الجوي ومعهد اللغات العسكري الذي تدرس فيه اللغات الانكليزية والفرنسية والفارسية والعبرية، إما الإمارات فيوجد فيها كلية قيادة وأركان متطورة وكلية بحرية في أبوظبي وكلية زايد بن سلطان آل نهيان العسكرية (١٩٦٩–٢٠٠٤)، وكلية خليفة بن زايد الجوية في مدينة العين وتمتاز الكليات العسكرية الإماراتية بتنوع مناهج العلوم العسكرية التي تدرس فيها فهي مزيج من خبرات أكاديمية ساند هيرست الملكية البريطانية SAND HURST ROYAL MILITARY ACADEMY، وأكاديمية ويست بوينت west point الأمريكية، والأكاديمية العسكرية الفرنسية (سان سير)، إما عمان فتمتلك كلية متخصصة بالحرب الالكترونية وهي كلية عمان للمراقبة والسيطرة الجوية وهي كلية متطورة جداً، كما يوجد معهد متطور للدروع في مملكة البحرين وهي مدرسة الدروع الملكية التي تحتوي على مشبهات تدريبية ونماذج مقطعية للدبابات والعجلات المدرعة الأمريكية.

إن التعاون العسكري بين البلدان يتطلب تقارباً بين العلوم العسكرية فيها بحيث ينعكس على التطبيق العملي لهذه العلوم في الجيوش المتعاونة فتتشابه الأعمال والإجراءات والوثائق والأساليب المتبعة في معالجة المواقف المختلفة[٤٤].

ج–التعاون في مجال التصنيع العسكري

قد تبدو فكرة التعاون في مجال التصنيع العسكري بين العراق ودول الخليج العربية كرؤية مستقبلية للعلاقات العسكرية للوهلة الأولى مفرطة في التفاؤل وبعيدة عن الجدوى الاقتصادية والسياسية، خصوصاً وإن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وحتى روسيا مستعدة لتلبية

الاحتياجات العسكرية لدول الخليج والعراق(الجديد) وتزويدهم بمنتجات عسكرية من الأسلحة والذخائر والمعدات ذات جودة وتقنية عالية، لكن هذا الاعتقاد سيتضاءل إذا ما تم التركيز على الاعتبارات الاقتصادية لإقامة مثل هذه الصناعات خصوصاً والعالم الآن يمر بأزمة اقتصادية حادة، وهذه الاعتبارات:

أولاً. تغذية القطاع المدني بنتائج البحث والتطوير في المجال العسكري.

ثانياً. استيعاب واستغلال فائض العمالة.

ثالثاً. تنشيط الصناعات المتصلة بقطاع الدفاع إنتاج الصلب والكيميائيات.

رابعاً. تحسين وضع ميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي.

خامساً. زيادة إسهام القيمة المضافة المحلية، وبالتالي تحسين الناتج المحلي الإجمالي.

سادساً. خفض تكلفة الوحدة من خلال توسيع نطاق الإنتاج.

سابعاً. تحقيق إيرادات مالية كبيرة من خلال تصدير المنتجات العسكرية وذلك بسبب ارتفاع هامش الربح في بيع هذه المنتجات في الأسواق العالمية.

ثامناً. اكتساب الخبرة والمهارات الفنية.

تاسعاً. الاستغلال الأفضل للموارد الوطنية(البشرية والمالية والطبيعية) وبالتالي الحد من الاعتماد على العالم الخارجي والانكشاف إلى التقلبات الدولية[٤٥].

لقد كانت للعراق تجربة متميزة في المنطقة في هذا المجال وقد وجهت معدلات ضخمة من الاستثمارات المالية والبشرية إلى هذا القطاع ونجح في إنتاج أنواع عديدة من الذخائر والأسلحة الخفيفة والمتوسطة وطور في مديات بعض الصواريخ الروسية والصينية المنشأ وصنع قطع غيار للدبابات والعجلات المدرعة والمدفعية بعيدة المدى ومدفعية الدفاع الجوي، لا يمكن استعراض تجربة التصنيع العسكري العراقي السابقة بالتفصيل واستيعابها في هذه الفقرة من البحث ولكن سيتم إبراز ما تبقى من هذه التجربة والتي لا تزال صالحة للاستثمار وهي الموارد البشرية.

تعرض برنامج التصنيع العسكري العراقي إلى ضربات عديدة أدت بالنهاية إلى القضاء عليه نهائياً، ففي حرب الخليج الثانية التي أعقبت دخول الجيش العراقي للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠ تعرضت منشآت التصنيع العسكري العراقية إلى ضربات جوية وصاروخية مؤثرة من قبل قوات التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، ومن نهاية هذه الحرب ولغاية

الغزو الأمريكي للعراق في العشرين من آذار ٢٠٠٣ تعرض هذا البرنامج إلى تدمير منظم من قبل فرق التفتيش الدولية عن أسلحة الدمار الشامل التي كانت تصول وتجول داخل العراق بغطاء أممي ودعم وتوجيه أمريكي، ثم جاءت الضربة القاضية للبرنامج بعد سقوط النظام في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ حيث تعرض ما تبقى من منشآت التصنيع العسكري إلى النهب والسلب والتخريب مع باقي مؤسسات الدولة العراقية، لكن بقى الآلاف من العلماء والباحثين والمهندسين والفنيين العراقيين اللذين انخرطوا في هذا البرنامج موجودين وأغلبهم عاطل عن العمل وهؤلاء يعتبرون في المعايير الاقتصادية موارد ثمينة يجب استثمارها خاصة وان هذه الكوادر كانت ولا تزال علمية حرفية من الأفضل معاملتها خارج التوصيفات والاعتبارات السياسية.

أما عن التجربة السعودية في هذا المجال فهي ملفتة للنظر فللمملكة الآن هيئة عامة للتصنيع العسكري تأسست في كانون الثاني ١٩٨٢ وتتبع لهذه الهيئة عدد من المجمعات الصناعية مثل (مجمع الخرج) الذي ينتج بعض بنادق الهجوم وأنواع من الذخائر وهناك قناة أخرى للصناعة العسكرية السعودية وهي الشركات الخاصة التي تعمل في أنشطة تمت بصلة للنواحي الدفاعية مثل (K.S.A.) لصناعة السيارات التي تنتج الشاحنات للجيش السعودي وشركة عبد الله الفارس للصناعات الثقيلة التي جمعت وطورت عجلة قتال مدرعة وطنية مزودة بمدفع عيار ٩٠ ملم عرفت باسم(درع الجزيرة) وعرضت أول عجلة تم إنتاجها في حزيران١٩٨٩ وهناك مشاريع مشتركة مع بعض الشركات العالمية الكبيرة مثل مركز تعديل الطائرات ثابتة الجناح والعمودية الذي أنشأته شركة بوينغ (Boyng) في الرياض، ومركز صيانة وإصلاح محركات الطائرات الأمريكية الذي أنشأته شركة جنرال اليكتريك والاتفاق مع شركة راكال البريطانية (Racal) على توريد أجهزة لاسلكية عسكرية ميدانية على شكل أجزاء يتم تجميعها داخل السعودية على ان يزيد الإسهام المحلي في المنتج النهائي تدريجياً[٤٦].

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد التحقت بنادي التصنيع العسكري وبدأت بإنتاج بعض الكميات من المعدات العسكرية للحد من التبعية الأجنبية وتنشيط الصناعة الوطنية، فقد تمكنت شركة أبوظبي لبناء السفن (A.D.S.B.) من أنتاج مجموعة من السفن ذات الاستخدام العسكري ولديها برنامج مخصص لتصميم وتطوير وإنتاج ٥–٦ أنواع من السفن الحربية المخصصة

للإبحار في المياه الضحلة في الخليج العربي، كما أنتجت بعض مصانع الإمارات الذخائر وعجلات النقل العسكرية والطائرات التي تطير بدون طيار والأسلحة الخفيفة بالإضافة إلى تطوير طائرة تدريب ومقاتلة خفيفة تعتمد على تقنية التخفي تدعى ماكو (Macko) وذلك في تعاون بين القوة الجوية الإماراتية وشركة(E.A.D.S.)[٤٧]، ويقام في أبو ظبي سنوياً واحد من أهم المعارض العسكرية في العالم يطلق عليه معرض الدفاع الدولي(أيدكس) حيث تعرض كبريات شركات التصنيع العسكري منتجاتها فيه وتتم خلاله العديد من الصفقات الإستراتيجية المهمة.

٣- ألعوامل الخارجية ألمؤثرة على مستقبل العلاقات العسكرية بين العراق ودول الخليج العربية

تبقى العوامل الخارجية شديدة التأثير في قضايا ومتطلبات الأمن القومي لمنطقة الخليج العربي وإن اختلفت طبيعة ودرجة تأثيراتها وفقاً لقدرات هذا العامل على تدعيم أوتهديد دول المنطقة، حيث أن القوى الخارجية يمكن أن تشكل احد جانبي المعادلة الدفاعية إذا كانت تمثل التهديد الخارجي أوان تمثل حليفاً واقعياً أو محتملاً وتحتسب ضمن القوة الصديقة المدافعة[٤٨]، أن النظام الإقليمية الخليجي يتميز بمكانة مرموقة سواء على مستوى النظام الإقليمية الأكبر أي النظام الإقليمية العربي أوالنظام الإقليمية الشرق أوسطي أوعلى مستوى شعوب ودول العالم الثالث أوعلى المستوى العالمي، ويستمد هذا النظام مكانته ومنزلته المميزة هذه من ثلاث مصادر أساسية، الأول القوة المميزة لإقليم الخليج على مدى التاريخ فقد ظل محط أنظار القوى الدولية الطامحة لتحقيق السيادة العالمية، والثاني ثروته البترولية الضخمة واحتياطه النفطي المتزايد يوماً بعد يوم كما ان الثروات النقدية التي حصلت عليها دول النظام الإقليمية الخليجي نتيجة عائدات النفط الضخمة اكسب هذه الدول مكانة وأهمية بالنسبة للنظام النقدي العالمي، والمصدر الثالث هوالوزن التاريخي والقيمة الروحية والمعنوية الكبرى لإقليم وشعوب الخليج في التاريخ القديم والمعاصر، فهذا الإقليم الذي كان مهبط الوحي ورسالة الإسلام يضم الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة وضريحي الإمام علي بن أبي طالب والحسين بن علي (رضي الله عنهما) في النجف وكربلاء[٤٩].

سيتم التركيز في هذا المحور من البحث على العاملين الخارجيين الأمريكي والإيراني بوصفهما العاملين الأشد تأثيراً وتأثراً بما يجري من ترتيبات سياسية أو اقتصادية أوعسكرية بين

العراق ودول الخليج العربية، فالزوايا الأربع لمستطيل التوتر في الخليج تضم الفواعل الأربع الرئيسية في النظام الإقليمية الخليجي وهي: إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه العلاقات المعقدة التي تربط بين هذه الفواعل الأربعة تشمل أشكالا من التعاون والصراع والاستمرارية والتغير (الشكل-١):

الشكل–١: مخطط مستطيل التوتر في الخليج

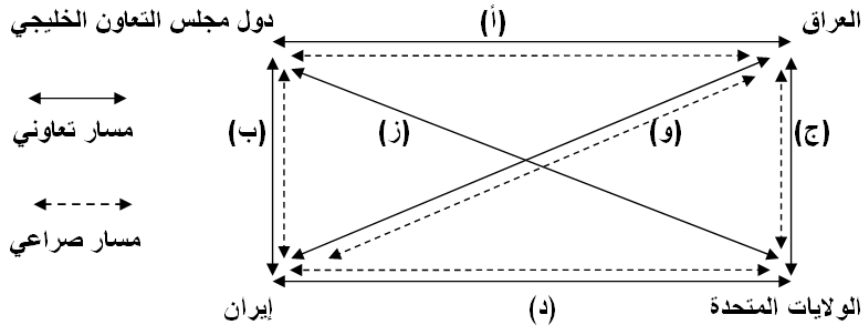

المصدر: محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص ٤٤، مع زيادة في التأشير التوضيح من قبل الباحث.

وفق هذا المخطط يمكن توصيف العلاقات في النظام الإقليمية الخليجي كما يأتي:

أ. وجود خمسة مسارات أما أن تكون صراعية أوتعاونية وهي: مسار العلاقات الإيرانية–العراقية (الخط و)، ومسار علاقات العراق بدول مجلس التعاون الخليجي (الخط أ)، ومسار علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بإيران (الخط ب)، ومسار علاقات إيران والولايات المتحدة الأمريكية (الخط د)، ومسار علاقات الولايات المتحدة والعراق (الخط ج).

ب. وجود مسار واحد للعلاقات التعاونية المؤكدة ويتركز في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية (الخط ز).

أن النظام الإقليمية الخليجي في ظل هذه الهيكلية يواجه وضعاً صعباً ومعقداً يغلب عليه الصراع وعدم الاستقرار، لذلك يصعب تصور استمرارية هذه الهيكلية وهذا الوضع دون حدوث تغييرات جوهرية حقيقية يكون من شأنها نزع أسباب الصراع وإرساء قواعد للتعاون بوصفه السبيل الوحيد للإبقاء على النظام[٥٠].

في حزيران ١٩٧٣ وصف جوزيف سيسكو (G. Cisco) مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك منطقة الخليج بأنها منطقة للولايات المتحدة الأمريكية فيها مصالح (سياسية_ اقتصادية_ عسكرية) هامة جداً وفي الوقت ذاته تقريباً قام جيمس نويس (G. Neuss) نائب وزير الدفاع الأمريكي بتحديد مصالح أمريكا وأهدافها في منطقة الخليج (من وجهة نظر الإستراتيجية العسكرية)

بثلاثة أهداف، ألأول احتواء القوى المناوئة للسياسة الأمريكية، والثاني استمرارية الوصول إلى نفط الخليج، والثالث استمرارية حرية القطع البحرية والطائرات الأمريكية في التحرك من المنطقة وإليها[٥١]، أما الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الحديثة في الخليج العربي فتشمل أربعة أهداف، أولها الوجود العسكري في المنطقة لردع الأطراف المناوئة، والثاني بناء هيكل أمني تقوم أمريكا فيه بالدور الرئيس، والثالث أجراء مناورات مع دول المنطقة، والرابع العمل على منع انتشار أسلحة التدمير الشامل[٥٢]، مما تقدم نستنتج أن أمريكا ليست مجرد دولة عظمى ذات وجود عسكري أجنبي في الخليج بل أصبحت هي نفسها قوة خليجية، والسبب واضح وهو وجود ٨٠٪ من احتياط النفط العالمي في هذه المنطقة بالإضافة إلى الحسابات الجيوستراتيجية، كما أنها(أي أمريكا) مصدر القوة الأساسية للوجود العسكري الأجنبي في الخليج فالقوى الأخرى مساندة وتابعة كبريطانيا وأي دولة من حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي، فدور الاتحاد الأوروبي للمساعدة في تحقيق الأمن في الخليج يأتي من خلال التعاون الفني والتنظيمي والإداري والمعرفي على المستوى العلمي وهوما يعرف بتحديات الأمن الناعم[٥٣].

لقد أتسم نظام الأمن الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ بهيمنة شبه مطلقة لقوة عظمى واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، لكن قوة أمريكا العسكرية الهائلة أثبتت بشكل لا يسمح بالشك أنها عقيمة على ضوء فشلها الذريع في تحقيق الأهداف المنشودة، فأمريكا لم تتمكن من تحقيق النصر الحاسم في الحرب لا في العراق ولا في أفغانستان، ووجدت نفسها مكتوفة الأيدي في مواجهتها مع إيران، وبهذا المعنى فأن الولايات المتحدة تبدو كالقوة العظمى عديمة الفائدة، فمن جهة تملك الولايات المتحدة القوة والقدرة على تدمير العالم، لكن من جهة أخرى هي غير قادرة على فرض أرادتها الأحادية على العالم ويتعذر الاستمرار على هذا النهج لأمد طويل، حيث يرجح أن تعيد واشنطن في الأشهر والسنوات المقبلة إعادة النظر في إستراتيجيتها العسكرية بشكل كامل[٥٤].

أما عن مرتكزات الترتيبات الإقليمية للأمن في الخليج من وجهة النظر الإيرانية فقد حددت بالتعاون المشترك بين جميع دول الخليج الثمانية (إيران والعراق والسعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان) علماً أن إيران تعترض على أي اتفاقية أمنية أو دفاعية بين أي دولة من

دول الخليج وأي دولة غير خليجية سواء كانت عربية أم غير عربية[٥٥]، إلا أن السلوك الإيراني الحالي في المنطقة ومؤشرات محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة يؤجل التفكير بتبني تعاون أمني مشترك مع إيران من قبل دول الخليج العربية رغم أن المبررات الإيرانية لبعض هذه المؤشرات بأنها تواجه تهديداً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومن حقها استخدام كل أدواتها في المنطقة لدفاع عن مصالحها وخصوصاً هدفها الإستراتيجي المتمثل بطموحها النووي.

من المعطيات السابقة للتعثر الأمريكي والإصرار الإيراني وتنامي أدوار قوى عالمية كروسيا والصين يمكن التصور بأن التوجه الاستراتيجي الأمريكي المقبل في المنطقة سيكون مشابه للتوجه الذي أعقب حرب فيتنام (١٩٥٦ – ١٩٧٥) والذي سمي وقتها بمبدأ نيكسون (Richard M.Nixon) (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٩ – ١٩٧٤)، والذي يمتاز بردود أفعال انكماشية في السياسة الخارجية والتراجع عن سياسات التدخل العسكري المباشر في الصراعات الإقليمية والاستناد على الأسس التالية:–

أولاً.الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التقليل من حجم التدخل.

ثانياً.تشجيع مشاريع ومحاولات التعاون الإقليمية.

ثالثاً.تقديم الدعم اللازم للدول الصديقة في المنطقة لتعزيز مجهوداتها في مجالات الأمن والتنمية[٥٦].

أن القراءة الصحيحة للعوامل الخارجية ذات التأثير الأقوى على الفكرة المستقبلية للتعاون العسكري بين العراق ودول الخليج العربية وهما العاملان (الأمريكي والإيراني) تفضي إلى أن مثل هذه العلاقات ستواجه تشجيع أمريكي بسبب انسجامها مع الاستراتيجيات الأمريكية المقبلة ومحاولات إيرانية أما للانضمام والاندماج وأن تكون عنصر من منظومة العلاقات هذه، أو معارضة غير جدية أو ليست بمستوى المعارضة التي ستبديها إيران لو كانت هذه العلاقات المزمع إقامتها بين دول الخليج العربية ودولة غير خليجية (عربية أم غير عربية)، وهناك مؤشرات عديدة على التشجيع الأمريكي لهذه العلاقات، ففي إثناء طرح فكرة الاتفاقية الإستراتيجية بين العراق وأمريكا عندما التقى الرئيس الأمريكي جورج بوش برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (رئيس وزراء العراق من مطلع ٢٠٠٦) على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول٢٠٠٧ فاجأ بوش الوفد العراقي حين قال: انه يريد أن تكون العلاقات العراقية _ الأمريكية مستقبلاً تتعدى حدود ولايته التي تنتهي مطلع ٢٠٠٩،كما أضاف انه يريد اتفاقية مع العراق على غرار الاتفاقيات

الأمريكية مع الدول الخليجية وبالذات المملكة العربية السعودية، مشيراً بأن العراق في حال توقيعه الاتفاقية سوف يحظى بميزتين شديدتي الأهمية وهما التزام الولايات المتحدة الرسمي إزاء العراق والثاني أن دول الخليج وبالذات السعودية ستتعامل مع النظام الجديد بوصفه نظاماً صديقاً طالما لديه اتفاقية مماثلة مع الولايات المتحدة مثل تلك التي لدى السعودية وغيرها من دول الخليج[٥٧]. أن وجود قوة خارجية مثل أمريكا وبوزنها إلى جانب دول الخليج العربية والعراق في تحفيز وتشجيع الاندماج مع وجود تهديدات مشتركة لهذه الدول مثل الإرهاب ومحاولات التدخل في شؤونها الداخلية يخلق فرصة تاريخية للتجمع وتتوقف درجة استثمار هذه الفرصة على نخب هذه الدول وتوحدها في أدراك هذه التهديدات[٥٨].

من الضروري الحصول من الولايات المتحدة على التزام واضح بأنها سوف تدعم عملية الاندماج الإقليمية لدول الخليج العربية كما يجب أن تسعى هذه الدول للحصول على التزام من قبل واشنطن للعمل من اجل التوصل إلى صياغة وتفعيل نظام امني إقليمي يقوم على أساس بناء الثقة المتبادلة بصورة تدريجية، بدلاً من التركيز على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة[٥٩]، أن سعي العراق لبناء مثل هذه العلاقات مع دول الخليج العربية سيكون مثمراً وذا فائدة إستراتيجية خصوصاً إذا ما أستثمر الأداء السياسي الخليجي في التعامل مع المؤثرات الخارجية على المنطقة، فأن دول الخليج لها قدرة على التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية بحكمة وعقلانية بالإضافة لقدرتها على احتواء الأزمات التي مرت بها المنطقة وأكتسب مجلس التعاون الخليجي كمنظمة دولية فاعلة مصداقية يمكن الاستناد إليها مما أدى إلى توسيع مجالات التعاون مع الدول والمنظمات الدولية وكسب تأييدها لقضايا المنطقة وشجعها على الدخول في اتفاقيات تعاون مشترك يغطي الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية[٦٠].

أن منطقة الخليج العربي رغم أهميتها الإستراتيجية والثقل السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به من خلال مواردها لنفطية الهائلة وقوتها المالية المعروفة فأن العمل الجماعي المنظم يعطيها زخماً أكثر في الأهمية والاهتمام ويمنحها وضعاً خاصاً في الخارطة العالمية أكثر مما استراتيجياتها ونشاطاتها مبعثرة غير منظمة وتتسم بالفردية والتناقض[٦١]، إن مستقبل التعاون الخليجي وصمود

دول المجلس أمام الصراعات والأطماع الدولية المتفاقمة سيكون عاجزاً طالما بقى العراق أكبر الأقطار العربية الخليجية خارج دائرة العمل والتعاون الخليجي[٦٢].

الخاتمة

تتغير العلاقات بين الدول بتغير التفاعلات والمصالح المشتركة بينها، وهي تتفاوت حسب الإستراتيجيات والأهداف القريبة المدى لهذه الدول فقد توصف بالتعاون وبمختلف درجاته ومجالاته أو بالنزاع المتمثل بالمواجهات الدبلوماسية في أوطأ درجاته أوقد يصل إلى المواجهة العسكرية، هذا الاستنتاج يفسر طبيعة العلاقات العراقية –الخليجية التي طالما اختلفت توصيفاتها في التاريخ المعاصر، واستناداً للتغيرات التي حدثت في العملية السياسية في العراق وفي علاقاته الخارجية بعد الغزو الأمريكي في آذار ٢٠٠٣ وبالاستناد على الإشارات المشجعة الصادرة من مراكز القرار في دول الخليج العربية يمكن تصور إمكانية الإرتقاء بمستوى العلاقات العراقية–الخليجية لتصل إلى درجة التعاون العسكري، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار نجاعة هذا المسلك في ظل الظروف الدولية والإقليمية الحالية والتي تتشابك فيها التهديدات الأمنية مع الاقتصادية، ومع استقراء لتغير الخارطة السياسية العالمية وتوقع ظهور أقطاب وأدوار فاعلة جديدة بموازاة توقع انحسار أدوار كانت مهيمنة للعقود الأخيرة.

بالإمكان تبني نماذج عديدة من التعاون العسكري المستقبلي بين العراق ودول الخليج العربية ويعتمد تحديد النموذج بالأساس على القرار السياسي والتخطيط الإستراتيجي للبلدان المتعاونة، فعلى السياسيين وحتى الإعلاميين أن يهيئوا لهذا التعاون بخطوات ومبادرات لتوطيد العلاقات، فالتعاون العسكري هو أقصى درجات التعاون السياسي.

إذا كان الجيش العراقي الجديد بحاجة إلى مزيد من التدريب الإجمالي على مستوى وحداته وتشكيلاته بالإضافة إلى حاجته للتعرف على المهارات والأساليب التعبوية الحديثة فسيكون الخيار المناسب اعتماد صيغة التعاون العسكري مع دول الخليج العربية في مجال التدريب المشترك والتمارين التعبوية بالقطعات أو التمارين الهيكلية (تدريب المقرات)، ولمواكبة التطورات والمستجدات في مجال العلوم العسكرية والتعرف على طرق ووسائل التدريب الحديثة والارتقاء بالمستوى العلمي للضباط والآمرين من الممكن أن يتم إنشاء تعاونا عسكرياً في مجال العلوم العسكرية خاصة وأن دول

الخليج تحتوي على كليات ومعاهد ومؤسسات تعليمية عسكرية بمستوى ومواصفات عالية لأنها أسست بخبرات دول حلف شمال الأطلسي (NATO)، وإذا كانت هناك رؤية عراقية–خليجية مشتركة للاستفادة من الموارد البشرية التي انخرطت في برنامج التصنيع العسكري العراقي السابق ومن التجارب الخليجية في هذا المجال وكنوع من الاستثمار لإمكانيات الدول المتعاونة البشرية والمادية فأن إقامة تصنيع عسكري مشترك يعتبر خياراً ذكياً بالقياس إلى نتائجه وانعكاساته في امتصاص البطالة والاستفادة من الخبرات السابقة ورفد الاقتصاديات الوطنية بنشاط جديد وتحفيز الصناعات الوطنية المرتبطة بالقطاع العسكري كالصلب والكيمياويات.

من المؤكد في عالمنا الحالي الذي يصعب التمييز فيه بين المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية أن يواجه مشروع التعاون العسكري بين العراق ودول الخليج العربية إذا ما تم تبنيه وتفعيله وتطويره تأثيرات عوامل خارجية أبرزها العاملين الأمريكي والإيراني، فيما يخص الأمريكان فأنهم يشجعون محاولات التعاون هذه ويقدمون الدعم لها لأنها أولا ستقلل من الأعباء والالتزامات المفروضة عليهم اتجاه دول الخليج العربية والعراق، وثانياً قد تحاول أمريكا الاستثمار السياسي في هذا التعاون لتشكيل تكتل إقليمي تنسجم أهدافه مع سياساتها في المنطقة أو لا يعارضها في أدنى حد، أما الإيرانيين فالاعتقاد أنهم وصلوا لقناعة وبعد التخبط الأمريكي السياسي والعسكري بأن السياسة الأمريكية في المنطقة ستتجه نحو الانكماش وبالتالي ستضعف التهديدات المباشرة لذلك ستكون ردود فعل إيران اتجاه مشروع التعاون هذا أولاً محاولة الانخراط فيه والثاني مراقبته باستمرار وقياس تأثيره على المصالح الإيرانية في المنطقة.

Iraq-Gulf Prospective Relations In Military Field

Wathiq Mohammed Barrack
Assist. Lecturer, Politics & Strategic Dept., Regional Studies Center, Mosul University.

Abstract:

The research supposition is based on a prospective vision for a military cooperation between Iraq and Arab Gulf States that involved a briefed description for different stages of Iraqi-Gulf relations in the contemporary history and its changes from inconsistency to attraction or inactivity according to the period condition. Then it focused on these relations after American occupation of Iraq, analyzed gestures and statements by Arab Gulf officials regarding (The New) Iraq, also it defined the possible patterns for military cooperation through reviewing the existing military potency of Arab Gulf states and Iraqi human sources to invest in this field, displaying the Iraqi army deficiency. Moreover the research broached foreign factor affecting that cooperation and concentrated on the American and Iranian elements as the most impacting and being influence.

المصادر والهوامش

(١) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص ١٩٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.
(٣) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، الجزء الأول، دار سيمي روتوماج، (فرنسا، ١٩٧٩)، ص ١٠٨.
(٤) إدريس، المصدر السابق، ص ٢٢٢.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٤١.
(٦) لإستراتيجية: فن القيادة العامة، اشتقت من كلمة (ستراتيجوس) اليونانية والتي تعني القائد، وللمزيد من التفاصيل ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، (بيروت، ١٩٨٧)، ص ١٤٠.
(٧) إدريس، المصدر السابق، ص ٥٠٧.
(٨) المصدر نفسه، ص ٥٠٣.
(٩) عبد الجليل زيد المرهون، ((متغيرات الأمن في الخليج))، مقالة منشورة في موقع العربية-نت على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ١٠ آب ٢٠٠٧، المعلومات متاحة على الرابط:-
- http://www.alarabiya.net/views/2007/08/10/37684.html
(١٠) حسين حافظ، ((العراق قوة إقليمية فاعلة في المنطقة))، مقالة منشورة في موقع جريدة الصباح على شبكة المعلومات الدولية، المعلومات متاحة على الرابط:-
- http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=73442
(١١) صبحي ناظم توفيق، ((علاقات العراق الإقليمية.. رؤية نحوالمستقبل))، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بحث منشور في موقع منار المستقبل على شبكة المعلومات الدولية، المعلومات متاحة على الرابط:-
- http://mcsr.net/manar/m=2/oo7.html
(١٢) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ((تقرير السياسة الخارجية لسنة ٢٠٠٧))، منشور في موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على شبكة المعلومات الدولية، المعلومات متاحة على الرابط:-
- http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=48&W25ID=20068
(١٣) طلعت أحمد مسلم، التعاون العسكري العربي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، (بيروت، ١٩٩٠)، ص ٢٣٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٧٢.
(١٥) إدوارد ميدإيرل، رواد الإستراتيجية الحديثة، ترجمة: محمد عبد الفتاح، الطبعة الثانية، المكتبة العالمية، (بغداد ١٩٨٥)، ص ٢١.
(١٦) صحيفة الصباح(البغدادية)، العدد١٦٣، ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٤.
(١٧) صحيفة التآخي(البغدادية)، العدد ٤٢٤٦، ٨ حزيران ٢٠٠٤.
(١٨) صحيفة طريق الشعب (البغدادية)، العدد ٢٠٢، ٥ تموز ٢٠٠٧.
(١٩) صحيفة الأهرام(المصرية)، العدد ١٠٩١، ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٨.
(٢٠) صحيفة الأهرام(المصرية)، العدد٤٤٥٥٠، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨، المعلومات منشورة على موقع الصحيفة في شبكة المعلومات الدولية ومتاحة على الرابط:-
- http://www.ahram.org.eg./archive/Index.asp
(٢١) صحيفة الشرق الأوسط (السعودية)، العدد١٢٩٧، ٦ شباط ٢٠٠٧.
(٢٢) مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية ومتاحة على الرابط:-
-http://www.daralhayat.com/arab-news/levant-news//06-2008/Item-20080605-59f7573d-cDa8-10ed-7e5aad7e4805/story.html
(٢٣) صحيفة الشرق الأوسط (السعودية)، العدد ٩٩٩٠،٥ نيسان ٢٠٠٦.
(٢٤) سامح راشد، ((الانفتاح العربي على العراق.. الدبلوماسية وحدها لاتكفي))، مقال منشور في موقع صحيفة الحياة اللندنية على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨، المعلومات متاحة على الرابط:-
- http://www.alhayat.com/special/issues/11-2008/Article-20081118-bo7e25dl-c0ed-0160-3408b6ab7115/story-html
(٢٥) علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٢)، ص ٧٧.
(٢٦) صحيفة الشرق الأوسط (السعودية)، العدد ١٠٥٩٩، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٧.
(٢٧) مسلم، المصدر السابق، ص ٢٥١.
(٢٨) حسن مصطفى، التعاون العسكري العربي، الطبعة الثانية، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٥)، ص ٦٧.
(٢٩) طلعت أحمد مسلم، ((قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين))، في أحمد صدقي الدجاني وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠)،ص ٢٩٢.
(٣٠) مسلم، التعاون العسكري العربي، ص ٢٥٢.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٣٢) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، ((تقرير القدرات العسكرية لمجموعة من دول الشرق الأوسط))، المعلومات متاحة على الرابط:-
- http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=428

(٣٣) حسين موسى، الاتفاقيات المعقودة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون، الطبعة الأولى، دار الحقيقة برس، (بيروت، ١٩٨٧)، من ص ٢٥- ١٤٢
(٣٤) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، المصدر السابق، المعلومات متاحة على الرابط:-
- http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=468
(٣٥) موسى، المصدر السابق، ص ١٥٩.
(٣٦) مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن، المصدر السابق، الرابط نفسه.
(٣٨) مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن، المصدر السابق، المعلومات متاحة على الرابط:-
- http://taqrir.0rg/showarticle.cfm?id=428
(٣٩) مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن، المصدر السابق، المعلومات متاحة على الرابط:-
- http://taqrir.org/showarticle.cfm?id=437
(٤٠) موسى، المصدر السابق، الصفحات ١٧٣- ١٧٦.
(٤١) مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن، المصدر السابق، المعلومات متاحة على الرابط:-
- http://taqrir.org/showarticle.cfm?id=444
(٤٢) موسى، المصدر السابق، الصفحات ١٦١ - ١٦٩.
(٤٣) صحيفة الشرق الأوسط (السعودية)، العدد١٠٢٢٩، ١٨حزيران ٢٠٠٧.
(٤٤) مسلم، المصدر السابق، ص ٢٥٥.
(٤٥) يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩٢)، ص ٢٣٣.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.
(٤٧) مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية ومتاحة على الرابط:-
- http://bo7maid44.multiply.com/journal/item/5
(٤٨) مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي، ص ٢٤.
(٤٩) إدريس، المصدر السابق، ص ١١٨.
(٥٠) المصدر السابق، ص ٤٤.
(٥١) مركز العالم الثالث للدراسات والنشر في لندن، الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت ١٩٨٢)، ص ٢٧.
(٥٢) مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي، ص ٢٧٠.
(٥٣) مازن مطبقاني، ((تقرير المؤتمر السنوي لمعهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة أكستر))، (بريطانيا، تموز٢٠٠٧)، المعلومات متاحة على الرابط:-

- http://faculty.ksu.edu.su/20722/DocLib/

(٥٤) عثمان بن صقر، ((قمة العشرين والأجندة الخليجية))، صحيفة الشرق الأوسط(السعودية)، العدد١٠٩٤٧، ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

(٥٥) مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي، ص ٢٥١.

(٥٦) إدريس، المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٥٧) عبد الحميد غانم، ((في ضوء الاحتلال الأمريكي وهويدخل عامه السادس))، مجلة الفكر السياسي، العدد٣٢، السنة١١، اتحاد الكتاب العرب، (دمشق، ٢٠٠٨)، المعلومات متاحة في شبكة المعلومات الدولية على موقع قدسي برسي.

(٥٨) إدريس، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٥٩) بن صقر، المصدر السابق.

(٦٠) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، المصدر السابق.

(٦١) محمد جاسم محمد، الإستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة،١٩٨٣)، ص ١٥١.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.